

الذخيرة

يجب نحره كالاستيلاء في أم الولد وولد الأضحية لا ينحر معها وهو الجواب عن الثالث فإنه إذا عزل شاة الزكاة فولدت لا يلزم دفع ولدها معها وعن الثاني أن النحر تسليم لما عينه ولزمه وفي أبي داود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أهدى نجيباً فأعطي بها ثلاثمائة دينار فأتى النبي فأخبره بذلك فقال أفأبيعها واشتري بها بدناً قال لا انحرها وقياساً على تسليم الزكاة إلى الإمام قبل وصولها للمساكين وفي الكتاب كل هدي واجب أو تطوع أو نذر أو جزاء صيد دخله عيب بعد التقليد أجزاءً خلافاً لشيخنا أنه غير متمكن من تغييره ولو ضل ثم وجده بعد نحره غيره ولو مات لم يتمكن الورثة من تغييره قال سند أن كان ذلك بتفريط أو تعد ضمن وأن كان بغير ذلك فالتطوع والمنذور لا يضمن ولو مات وأما غيرهما فقال الأبهري القياس الإبدال وفي الجواهر إذا وجد الهدى معيباً لا يردده على المشهور وقيل يردده قال سند وإذا قلنا بالتعيين بالتقليد فعطب الهدى قبل محله أبدال لأن الله تعالى يقول هدياً بالغ الكعبة المائدة وهذا لم يبلغ الكعبة بخلاف المنذور والمتطوع فإنه إنما التزم نحره مع الإمكان وفي الكتاب إذا أخطأ الرفقاء فنحر كل واحد هدي صاحبه أجزاءهم بخلاف الضحايا لتعينها بالتقليد قال سند يستحب لمن ضل هديه يوم النحر تأخير خلافه إلى زوال الشمس لبقاء وقت النحر عساه ينحر قبل الخلاف فإن لم يجده حلق لأنه لو وجده استحب له تأخيره إلى غد وتقديم الخلاف أفضل من تأخيره ولو نحر الضال واجده عن نفسه قال محمد يجرء عن صاحبه ومن نحر هدي غيره عن نفسه يعتقد أنه هدي نفسه قال ابن القاسم لا يجرء في غير العمدة لتعينه قال وهذا يقتضي اجزائه مع العمدة وروى أشهب في الرفقاء يضمن كل واحد لصاحبه بخلاف الضحايا عكس رواية ابن القاسم فيهما وقال مالك أيضاً من